مجلة دفاتر اقتصادية
المجلد: 13 – العدد: 02 (2022)، ص: 117 - 128
P-ISSN: 2170-1040
E-ISSN: 2602-5426

التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر
الواقع والتحديات

Sustainable agricultural development in Algeria
Reality and challenges

بوسكار ربيعة[1]، بن عزة هشام[2]♦، دلال العابدي[3]
[1] جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، rabiaa.boussekar@univ-biskra.dz
[2] جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، hicham.benazza@univ-tlemcen.dz
[3] جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، dalal.labdi@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/08/19 تاريخ القبول: 2022/10/08 تاريخ النشر: 2022/10/13

ملخص:
تهدف هذه الدراسة للتعرف على واقع القطاع الزراعي في الجزائر ، ومدي قدرة وضعيته الحالية على تحقيق التنمية الزراعية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، معتمدين في ذلك على البيانات، والمعطيات، والاحصائيات المتوفرة ، وتحليلها.
و قد توصلنا من خلال تقديم إمكانيات وموارد القطاع الزراعي، واهم مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر إلى وجود فجوة كبيرة بين ما هو متاح في هذا القطاع من وفرة في الموارد الطبيعية وتنوعها كالأراضي والمناخ، والمجهودات المبذولة من طرف الدولة لتوفير الموارد المالية وغيرها من الموارد، حيث أن الاهداف المحققة ضئيلة مقارنة بالإمكانيات المتوفرة، وهو ما يطرح تحديات كثيرة تدور حول كيفية الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لبلوغ اهداف لطالما سعت اليها الجزائر ولم تحققها إلى الآن، كالاكتفاء الذاتي وكذلك تحسين مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة .

كلمات مفتاحية: التنمية الزراعية، التنمية الزراعية المستدامة، الاكتفاء الذاتي، مؤشرات التنمية المستدامة.
تصنيف JEL : Q1, Q15.Q42.

Abstract:
This study aims to identify the reality of the agricultural sector in Algeria, and the extent of the ability of its current situation to achieve sustainable agricultural development in its economic, social and environmental dimensions, relying on the available data, data, and statistics, and their analysis.
By presenting the capabilities and resources of the agricultural sector, and the most important indicators of sustainable agricultural development in Algeria, we have found a large gap between what is available in this sector from the abundance and diversity of natural resources such as land and climate, and the efforts made by the state to provide financial and other resources, as The achieved goals are small compared to the available capabilities, which poses many challenges revolving around how to optimally utilize the available resources to achieve goals that Algeria has long sought and has not achieved so far, such as self-sufficiency as well as improving sustainable agricultural development indicators.
Keywords: agricultural development, sustainable agricultural development, self-sufficiency, indicators of sustainable development.
JEL Classification: Q1, Q15.Q42.

♦ المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يستمد القطاع الزراعي أهميته من دوره المهم في الاقتصاد بالنسبة لجميع الدول سواء المتقدمة او النامية، فهو يوفر الغذاء والعملة الصعبة والمواد الاولية لصناعات كثيرة في مجال الأغذية والأدوية ،ويساهم في تحقيق اهداف وسياسات كثيرة كالأمن الغذائي والتنويع الاقتصادي وغيرها من الأدوار التي يعول عليه القيام بها ويزداد أهمية في ظل الازمات كالحروب والاوبئة .

ولتنمية القطاع الزراعي في أي بلد لابد من توفر إمكانيات و موارد لهذ ا القطاع ،كالأراضي الخصبة والعمال والأموال والتكنلوجيا وغيرها، وان تراعي هذه التنمية الابعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لكي يؤدي الأدوار المنوطة به، وتكون التنمية الزراعية مستدامة والتي يمكن قياسها من خلال مجموعة من المؤشرات، وسنقوم في هذا المقال بدراسة وتحلي واقع القطاع الزراعي قي الجزائر من خلال مقوماته ومؤشراته.

إنطلاقا مما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث في التساؤل الآتي:

هل مشكلة تقدم التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر نحو الأفضل مشكلة موارد ووفرتها، أم أنها مشكلة إدارة هذه الموارد وإستغلالها؟ وماهي أهم التحديات التي تواجهها؟

2. الإطار المفاهيمي للتنمية الزراعية المستدامة:

1.2. مفهوم التنمية الزراعية المستدامة:

هناك عدة رؤي لمفهو م التنمية الزراعية المستدامة ،وكلها لا يخرج عن الإطار العام للتنمية المستدامة بشروطها وأبعادها وأهدافها ومؤشراتها، مع خصوصية النشاط الزراعي والقطاع الذي يقوم عليه وهذه بعض التعاريف:

* تعرف التنمية الزراعية المستدامة على انها عملية إدارة معدلات النمو، حيث تهدف الي زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدي الطويل في المناطق الريفية، اما من خلال زيادة رقعة الأراضي الزراعية باستصلاح وزراعة الأراضي القابلة للزراعة، بقيام الحكومة بتزويدها بالبنية الأساسية اللازمة لتشجيع القطاع الخاص علي الاستثمار فيها ،وهو ما يمثل التنمية الزراعية الافقية ،او من خلال تكثيف راس المال وإدخال الأساليب التكنلوجية الحديثة في العمليات الزراعية ،والاستفادة من البحوث العلمية في المجال الزراعي بهدف الاستغلال المثل للأراضي المزروعة والمحافظة على التربة، وترتيب استغلال الري وزيادة الإنتاجية وهي ما تمثل تنمية زراعية راسية .

نلاحظ ان هذا التعريف يركز على أنواع التنمية الزراعية المستدامة وكيفية تحقيقها بطرق وأساليب متعددة.

وحسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، فان التنمية الزراعية المستدامة تعني إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بطريقة تضمن تحقيق المتطلبات الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية وتلبيتها باستمرار .

اما بالنسبة لهذا التعو يف فانه يحدد الإطار العام الذي تكون فيه التنمية الاقتصادية للزراعة مستدامة بحيث يشترط في ذلك الوفاء بمتطلبات الأجيال الحالية والمستقبلية. [1]

كما تعرف التنمية الزراعية المستدامة ،بانها عملية تحسين الإنتاج كما ونوعا لتحقيق الامن الغذائي ،وتقليل الاعتماد على الاستيراد ويمكن تحقيق ذلك عن طريق احداث ثورة فنية في طرق ووسائل الإنتاج المتبعة ، واحداث تغيرات اجتماعية وثقافية وصحية في المجتمع الريفي الي جانب الثورة الفنية واستخدام التكنلوجيا الملائمة وبذلك فان التنمية الزراعية المستدامة تعني صيانة الموارد الحية وانتاجها لكل الأجيال الحالية والمقبلة.[2]

يتناول هذا التعريف بعض اهداف التنمية الزراعية المستدامة وسبل تحقيقها.

تعتبر التنمية الزراعية مستدامة عندما تكون ممارستها سليمة بيئيا وناجحة اقتصاديا وعادلة اجتماعيا وملائمة ثقافيا وانسانيا وتعتمد على منهج علمي شامل.[3]

وفي هذا التعريف جوانب عديدة اذ يحدد الجوانب الأساسية للتنمية الزراعية وشروط استدامتها.

2.2. ابعاد التنمية الزراعية المستدامة:[4]

- السلامة البيئية من خلال المحافظة على البيئة والحد من فقدان العناصر الغذائية
- الجدوى الاقتصادية من خلال تحقيق المزارعين للاكتفاء الذاتي وتحقيق قدر معين من الرباح
- العدالة الاجتماعية من خلال ضمان تلبية الحاجيات الأساسية لكل افراد المجتمع
- القدرة على التكيف مع التغيرات المستمرة والمؤثرة على القطاع الزراعي

3.2. اهداف التنمية الزراعية المستدامة :[5]

– زيادة الدخل الوطني، من خلال الرفع من الإنتاج الفلاحي وهو ما يسمح بالرفع من مستوي الدخل الفردي الحقيقي وعليه التحسين من رفاهية الافراد

– توفير متطلبات النهوض بالصناعة المحلية من خلال توفير المواد الأولية الأساسية لعملية التحويل .

– العمل على تقليص فاتورة الواردات من المواد الغذائية والرفع من الصادرات، الامر الذي يعزز الامن الغذائي للدولة ويحسن من وضعية ميزانها التجاري خصوصا وميزان مدفوعاتها عموما.

– توفير فرص عمل دائمة ولائقة ودخول كافية وظروف معيشية وعمل لائقة لكل المشتركين في الإنتاج الزراعي.

– الحفاظ على القدرة الإنتاجية العامة لقاعدة الموارد الطبيعية ككل، وعلى الطاقة التجددية للموارد المتجدد، وزيادتهما كلما كان ذلك ممكنا، دون ارباك لسير الدورات الايكولوجية الأساسية او التوازنات الطبيعية، ودون تدمير للخصائص الاجتماعية، الثقافية للمجتمعات الريفية او تلويث البيئة .

– تطوير التدابير الرامية الي تحقيق التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار بما يلائم الظروف المحلية وتطلعات ومهارات المزارعين وغيرهم من سكان الريف .

– توفير العملات الصعبة .[6]

*ومن اهم اهداف التنمية الزراعية المستدامة : [7]

-تعظيم مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

-تامين احتياجات المجتمع من الغذاء بدلا من استيراده من الدول الأخرى .

-تامين متطلبات الصناعة التحويلية التي تقوم على الخامات الزراعية كالصناعة النسيجية والغذائية، والدوائية والجلود وغيرها .

-تحقيق الامن الغذائي ومواجهة ضغوط الاحتكارات الزراعية

-احتمال تمتع البلد بفائض زراعي يدعم قدراتها التنافسية في مجال التجارة الدولية .

-كما ان التنمية الزراعية لها وظيفة الحفاظ على البيئة التي تنعكس إيجابيا على نوعية الحياة .

3- واقع القطاع الزراعي في الجزائر:

1.3.الموارد الطبيعية :

تتمثل الوارد الطبيعية في عوامل متوفرة بالطبيعة لا دخل للإنسان في وجودها وتكوينها ولا يمكنه التحكم فيها كالأرض، الماء، المناخ وغيرها كالهواء وتعد كل من الأراضي الزراعية والموارد المائية من المقومات الأساسية للقطاع الزراعي في الجزائر على غرار جميع بلدان العالم وتتمثل في:

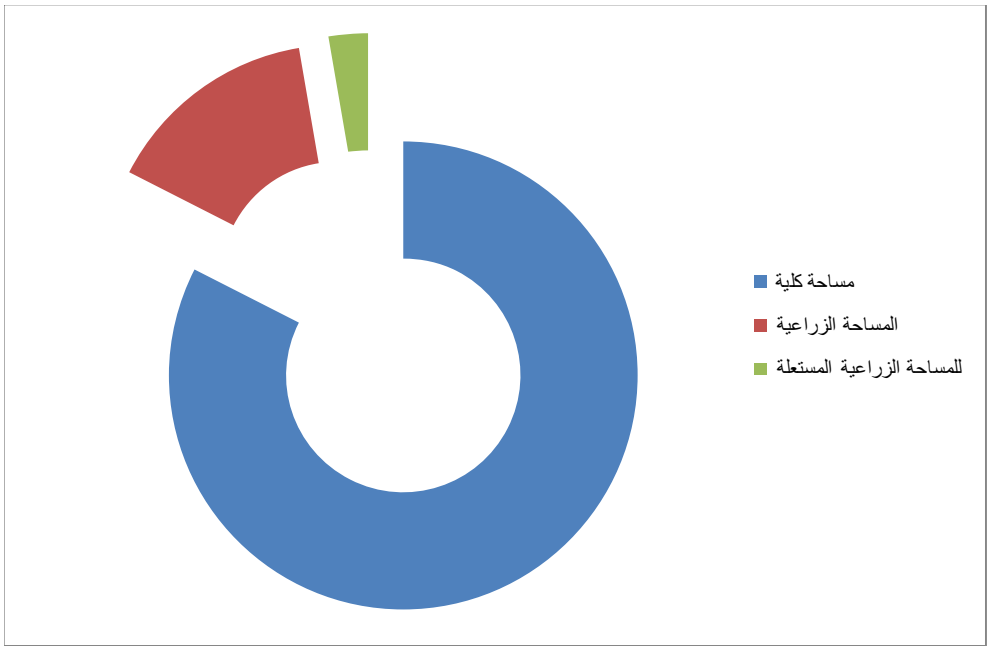
- استخدامات الأراضي الزراعية :

تتصف الأرض بالندرة فهي مورد طبيعي يصعب زيادة مساحتها الا بتكاليف استثمارية مرتفعة ،كما لا يمكن استبدالها في العملية الإنتاجية بعوامل اخري ويعد توفرا لأراضي الصالحة للزراعية ميزة مهمة لاي بلد وعامل أساسي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

وبالنسبة للجزائر فهي تمتلك مساحة كلية شاسعة تقدر ب 2381741 كلم مربع وتحتل بها المرتبة الاولي افريقيا من حيث المساحة الكلية، وتمثل المساحة الزراعية نسبة 18% من هذه المساحة ،اما بالنسبة للمساحة الزراعية المستعلة فهي تقدر ب 28% من المساحة الزراعية الاجمالية .

كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 01:شكل يوضح المساحة الزراعية المستعلة



المصدر : من اعداد الباحثين

ويتراوح متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة بالجزائر عام 2020 بين 0.10 و0.17 هكتار للفرد ،الي جانب بعض الدول العربية وهو يختلف من دولة عربية الي اخري ويبلغ نحو 0.14 هكتار للفرد على مستوي الوطن العربي و0.18 على المستوي العالمي في نفس السنة أي 2020، وبشكل عام يتجه المتوسط نحو التراجع سواء على المستوي العربي او العالمي، وذلك

نتيجة للزيادات السكانية، وفي ظل هذه الارقام والمعطيات يمكن ان نستنتج بان الأراضي الزراعية في الجزائر متوفرة وبنوعية جيدة بالنظر الي تنوع المناخ والتضاريس .

2.3. الموارد المائية :

تمتلك الجزائر ثروة مائية متجددة على شكل مياه جوفية وسطحية اقل من 20 مليار متر مكعب حيث تقدر اجماليا ب 17.2 مليار متر مكعب، تستحوذ منها المنطقة الشمالية على 12 مليار متر مكعب أي 70% وهي متواجدة على شكل مجاري مائية واودية مؤقتة ومسطحات مائية وعلى شكل سبخات وبحيرات كما انها تكون عبارة عن مياه مجمعة في السدود والحواجز المائية واغلب الموارد المائية في المنطقة الشمالية هي مياه سطحية بحوالي 10 مليار متر مكعب بينما تتوفر منطقة الجنوب على 5 مليار متر مكعب بنسبة 30 % من اجمالي الموارد المائية اغلبها مياه جوفية بمقدار 5 مليار متر مكعب اما السطحية منها فهي تتمثل في بحيرات مالحة (الشطوط والسبخات) .

تشير المعطيات السابقة الي ان الجزائر تتمتع بموارد مائية معتبرة يجب الحفاظ عليها واستغلالها استغلالا رشيد وعقلاني كي لا تعرقل التنمية وتساهم في تنمية مستدامة للقطاع الزراعي خاصة وان معظم مساحة الجزائر تقع في نطاق المناخ الصحراوي الجاف وشبه جاف والذي يتميز بتذبذب الامطار، كما ان الزراعة تعد اكبر مستهلك للمياه حيث بلغت نسبة استهلاكها 60 % من مجموع حجم المياه سنة 2019 إضافة الي ان 90 % من المساحة الزراعية المستغلة تعتمد علي الامطار أي انها زراعة مطرية في حين تمثل مساحات زراعية مروية النسبة الباقية وهي جد ضئيلة .[8]

3.3.الموارد البشرية :[9]

تعتبر الجزائر من الدول التي تعتمد بشكل كبير على العنصر البشري في الإنتاج الزراعي خاصة في ظل قلة المعدات الازمة او تعذر استخدامها في بعض العمليات وهو ما ادي الي وجود عدد كبير من العنصري البشري في هذا القطاع الا ان حجم القوة العاملة في الزراعة مقارنة بباقي القطاعات لايزال منخفض .

4.3.الموارد المالية :

اولت الجزائر اهتمام كبير لقطاع الفلاحة وبذلت مجهودات كبيرة للنهوض بهذا القطاع حيث قدمت القروض للفلاحين مثل القرض الموسمي الرفيق والقرض الاستثماري تحدي لتسهيل عمل الفلاحين وتوفير السيولة المالية لهم كما انطلقت منذ سنة 2000 في مخصصات دعم برامج التنمية الريفية حيث خصصت الدولة مبالغ مالية من خلال مجموعة من الصناديق التي تم انشاؤها لدعم وتفعيل مختلف الأنشطة الزراعية والاعمال الريفية المنوطة بها إضافة الي الحوافز الجبائية حيث منحت الجزائر مزايا معتبرة لهذ القطاع سواء تعلق الامر بمجال الرسم علي القيمة المضافة او الضريبة علي الدخل.

4. مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر:

توجد مجموعة من المؤشرات منها الاقتصادية والتقنية ومؤشرات الموارد من الارض والماء وكذلك المؤشرات السكانية والاجتماعية وأيضا المؤشرات البيئية ونقدم فيما يلي اهم المؤشرات:

1.4. مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام:

تتمتع الجزائر بمساحة شاسعة وبمناخ متنوع وبإمكانيات طبيعية تساعد القطاع الزراعي علي زيادة نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام كما ان هذ القطاع قد حضي باهتمام الدولة منذ الاستقلال، كل ذلك نجم عنه زيادة طفيفة في مساهمته من سنة الى اخرى ولم تتعدي في أقصاها 14,2 والمحققة سنة 2020 كما نه سجل في بعض السنوات تراجع كما حدث سنة 2017 وثباته على نفس النسبة في السنة الموالية 2018 كما هو موضح في هذا الجدول

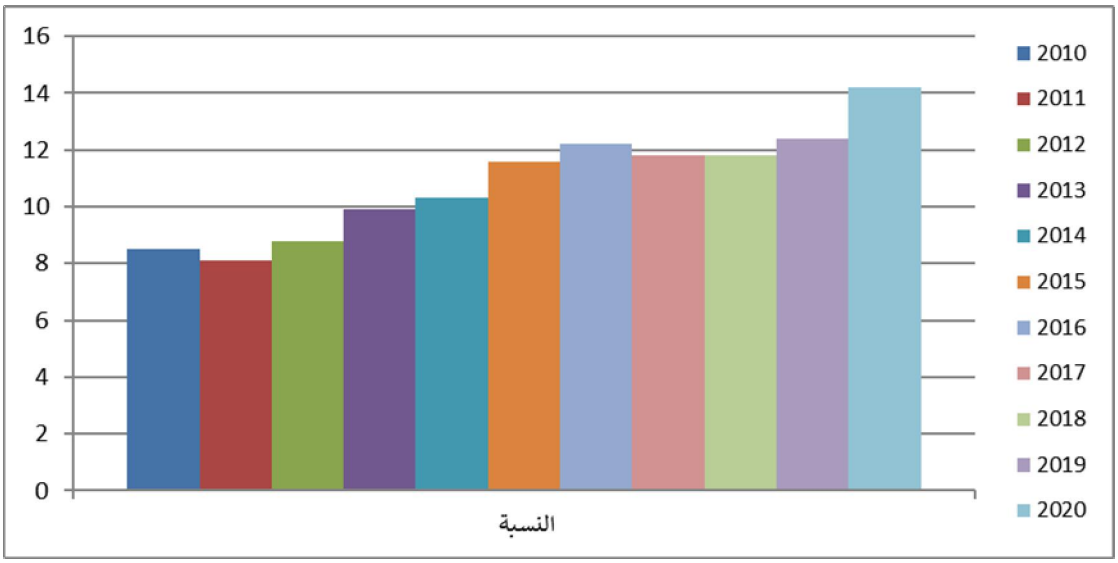
الجدول رقم (01): مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام (%)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
النسبة	8,5	8,1	8,8	9,9	10,3	11,6	12,2	11,8	11,8	12,4	14,2

المصدر: صندوق النقد الدولي، **دور التمويل الإسلامي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية** ، ص 25.

وتتضح أكثر الزيادة القليلة لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام من خلال المنحني البياني التالي والمنجز اعتمادا على ارقام الجدول السابق:

الشكل رقم (02): مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام (%)



المصدر : من اعداد الباحثين.

يبين المنحني ان مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي تتزايد بنسب ضئيلة لا تعكس قدرات وامكانيات الزراعة في الجزائر ولا مجهوداتها المبذولة هذه الأخيرة التي قد حظيت بالدراسة في اعمال وابحاث كثيرة .

2.4.مساهمة القطاع الزراعي في انشاء فرص العمل والتشغيل:

تقدر نسبة اليد العاملة في القطاع الزراعي بالجزائر 22,52 بالمئة من اجمالي اليد العاملة سنة 2020 حسب تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية وتتسم هذه النسبة بالتذبذب بين الانخفاض الطفيف والزيادة الطفيفة كما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول رقم (02): نسبة العمالة الزراعية من العمالة الكلية بالدول العربية

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
النسبة	23 ,47	24,03	21,36	20,21	22 ,52

المصدر: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الامن الغذائي العربي**، 2020، ص5.

يتضح من خلال الجدول ان نسبة العمالة الزراعية من العمالة الكلية بالجزائر في تراجع من سنة الى اخرى رغم بعض التحسن الطفيف سنة 2017 حيث بلغت 24,03 % وهذا الحال الذي يشهده التشغيل في القطاع الزراعي الجزائري مماثل لما يحدث علي المستوي العربي والعالمي حيث تراجعت النسبة بين عامي 2015- 2020 من 22,4 %الي 17,68% علي المستوي العربي ومن 28,83 % الي 26,67 % علي المستوي العالمي ويعود هذ التراجع الي عدة أسباب أهمها تزايد موجات الهجرة من

الريف الي الحضر والتوجه نحو العمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى وتراجع نسبة السكان الريفيين من اجمالي السكان في الوطن العربي بمعدل 0,9 %سنويا خلال الفترة 2015- 2020.[10]

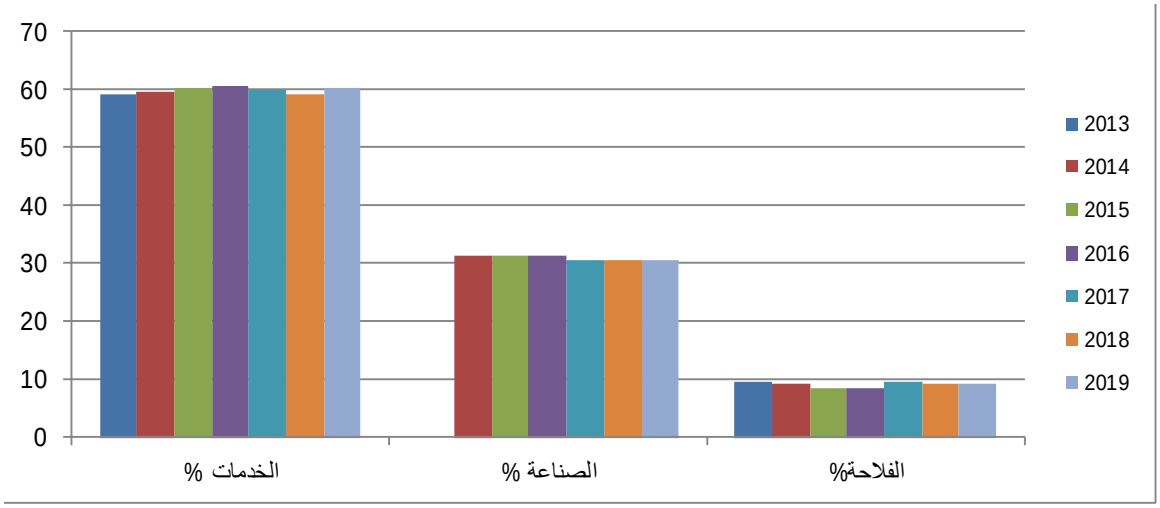
ومن جهة اخرى فان القطاع الزراعي لا يستقطب اليد العاملة حيث يحتل المرتبة الثالثة بعد قطاع الخدمات والصناعة كما يبينه الجدول التالي:

الجدول (03): يوضح العاملين في القطاع الفلاحي (%من مجموع العاملين) مقارنة ببقية القطاعات الأخرى

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الخدمات %	59,27	59,69	60,20	60,47	59,86	59,18	60,11
الصناعة %	31 ,07	31,17	31,15	31,18	30,75	30,73	30,69
الفلاحة%	9,66	9,15	8,66	8,34	9,39	9,30	9,21

المصدر: عمر طاهري، محمد العقاب، **دور القطاع الفلاحي في معالجة مشكل البطالة وخلق فرص العمل في الجزائر 2010 – 2019** ، ملتقي وطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والافاق ص 375 .

الشكل رقم(03): يوضح العاملين في القطاع الفلاحي (%من مجموع العاملين) مقارنة ببقية القطاعات الأخرى



المصدر : من اعداد الباحثين

يتضح من خلال الشكل التباين الموجود في عدد العاملين في مختلف القطاعات حيث يأتي القطاع الزراعي بعد قطاعي الخدمات والصناعة بنسبة لم تتجاوز 10 % خلال الفترة من 2013 الي 2019 وهذا يعبر عن وجود اختلالات كبيرة من أبرز أسبابها الانخفاض النسبي للأجور بهذا القطاع وكذلك الفوارق في مستوي المداخيل بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى وعدم توفر مناصب عمل دائمة نظرا للاعتماد على الظروف المناخية كمية تساقط الامطار التي تنعكس على الانتاج الزراعي وتشغيل عمال موسميين في حالة تسجيل انتاج وفير .

ونظرا لكل هذه المعطيات فان قطاع الزراعة في الجزائر يواجه مشكلة انخفاض مستمر في اعداد العاملين في الزراعة لصالح القطاعات الأخرى مما يدل على عدم قدرته على استقطاب العمالة رغم ارتفاع معدلات البطالة والزيادة السكانية التي تعرفها الجزائر .

3.4. مساهمة القطاع الزراعي في التجارة الخارجية:

يتكامل قطاع التجارة الخارجية مع القطاع الإنتاجي في مجال تحقيق الامن الغذائي حيث يتم استيراد ما تعجز الدولة عن انتاجه بمقوماتها الموردية وقدراتها الإنتاجية بتكلفة مناسبة، كما تقوم الدول بتصدير ما يفيض عن احتياجاتها وما تتمتع في انتاجه بمزايا تنافسية على غيرها من الدول الأخرى .[11]

وتوضح بيانات الجدول (04) زيادة في قيمة الصادرات الزراعية خلال الفترة من 2014 الى 2019 باستثناء سنة 2015 الا ان الملاحظ هو ضعف نسبتها الي الصادرات الكلية وهذا الوضع يعبر على مساهمتها الغير فعالة في ترقية الصادرات .

الجدول رقم (04) : تطور قيمة الصادرات الزراعية نسبة للصادرات الكلية في الجزائر خلال الفترة 2014 _2019

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الصادرات الكلية	60054	34668	28883	34763	41797	35823
الصادرات الزراعية	323	235	327	348	373	407,86

المصدر: خامت سعدية، خيثر الهواري ،**تصدير المنتجات الزراعية الجزائرية كشكل من اشكال التسويق الزراعي الدولي**، الواقع والافاق، ملتقي وطني، جامعة البويرة2021،ص 196.

ويتضح من خلال الجدول (05) ارتفاع قيمة الواردات الزراعية من سنة الي اخري حيث تمثل نسبة معتبرة من الواردات الكلية.

جدول رقم (05) : تطور قيمة الواردات الزراعية نسبة للواردات الكلية في الجزائر (2014 – 2019)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الواردات الكلية	58580	51702	46727	45957	46330	41934
الواردات الزراعية	11005	9316	8224	8437	8573	8072

المصدر: خامت سعدية، خيثر الهواري ،مرجع سبق ذكره،ص 196.

وبمقارنة الواردات الزراعية بالصادرات الزراعية خلال نفس الفترة ومن سنة الي أخرى الواردة في الجدولين السابقين يبدو جليا ان الواردات الزراعية للجزائر تفوق وبكثير صادراتها الزراعية مما ينوه بعجز الدولة في مجال تحقيق الامن الغذائي وإنتاج ما تحتاج اليه بمقوماتها الموردية وقدراتها الانتاجية.

5.التحديات والمعوقات التي تواجه التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر

1.5. تحديات ومعوقات طبيعية :

لقد عرفت الزراعة في الجزائر منذ الاستقلال العديد من الصعوبات التي أدت إلى ضعف الإنتاج وتذبذبه، قد اختلفت هذه المشاكل بين الطبيعية والبشرية والتكنولوجية:[12]

***نوعية الموارد الأرضية :**

تتمحور المشاكل الكمية والنوعية للموارد الأرضية حول التغيرات التي تحدث للأراضي الزراعية، وتؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في قدرتها واستدامة عطائها، وتؤدي العوامل الطبيعية دورا كبيرا في تحديد القدرات الإنتاجية للقطاع الزراعي، والمساحات

المستعملة في الزراعة قليلة جدا مقارنة بالمساحة الكلية، مما يستوجب السعي إلى التقليل من مساحة الاراضي البور لاستغلالها في الزراعة بالمزيد من الاستصلاح وتجنب استغلال الاراضي الزراعية كالتوسع العمراني أو مجال الاستثمار الصناعي.

***طبيعة الأرض الزراعية :**

تعاني الأراضي الزراعية في الجزائر عدة مشاكل، لعل أهمها تناقص الرقعة الزراعية كميا وكيفيا، وتبعثر الملكيات والحيازات إلى جانب اختلال العلاقة بين الأرض والموارد المائية، وهذه الخصائص تجعل من الأرض غير اقتصادية حيث تقتصر على نمط إنتاجي قوتي ومحدود الجدوى، مما يؤثر سلبا في الإنتاج أما بالنسبة إلى تناقص الرقعة الزراعية كميا ونوعيا، فيمكن حصر أسباب النقص من الأراضي الزراعية في ثلاث مجموعات هي:

***الانتقاص العمدي من جانب الإنسان :**

وتشمل هذه المجموعة أعمال التجريف التي انحصرت بعد أن أدت إلى فقد مساحة من أجود الاراضي الزراعية، وأعمال التبوير والبناء على الاراضي الفلاحية التي أتت على مساحة ضخمة تقدر ب آلاف الهكتارات ويلاحظ تركز هاتين الظاهرتين في المناطق الحضرية وحول مراكز المدن الرئيسية.

***الفقد في الاراضي بسبب متطلبات الزراعة :**

حيث تتسم الزراعة بنفسها في فقد قدر مهم من الاراضي الزراعية ولعل أهم أسباب ذلك هو انتشار ظاهرة تفتت الملكيات والحيازات وعدم اكتمال الصرف المغطى وقنوات الري، هذا علاوة على المساحات التي تستغل للمرافق الزراعية كالمخازن والحظائر وما إلى ذلك، والتي من المتوقع زيادتها في ظل تفتت وتبعثر الملكيات والحيازات.

***الفقد في خصائص الأراضي الزراعية :**

إذ علاوة على الإنقاص الكامل من الاراضي الزراعية فهناك الانتقاص الجزئي المتمثل في بقاء المساحة نفسها من الارض كما هي مع افتقادها لخصائصها كليا أو جزئيا، مما يبعد هذه الأراضي من نطاق الأراضي الزراعية أو ينقلها من مرتبة إلى مرتبة أقل من حيث الكفاءة والإنتاجية، وكذلك زحف الصحراء على طول خط بوابة الصحراء من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب.

***الموارد المائية:**

الموارد المائية في الجزائر محدودة وموزعة بطريقة غير عادلة، وقد زادت الوضعية سوءا خاصة في العقدين الاخيرين بسبب الجفاف والتلوث وسوء التسيير وإذا كان المخزون المائي في الجزائر يقدر ب 19 مليار متر مكعب في السنة فإنه بالمقابل نحصل عل حوالي 600 متر مكعب للفرد سنويا من خلال هذه المعطيات يتضح لنا أن الجزائر تقع ضمن الدول الفقيرة من الموارد المائية، إذا عرفنا بأن البنك الدولي اقترح حد الندرة العالمي عند عتبة 1000 متر مكعب للفرد سنويا، وقد حذر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي من خلال تقريره للعام 2005 بالقول أن المياه ستصبح مشكلا أساسيا في الجزائر بين العامين 2010 و 2025 بحيث لن تلبي الحاجيات الضرورية من الاستهلاك وهذا ما يترتب عنه أثار سلبية على كمية الإنتاج الزراعي من السلع الغذائية ونوعيته عن طريق عدم الاستغلال الكامل للأراضي الزراعية ونظرا للعجز المائي والاستعمالات الغير رشيدة لهذا المورد.

2.5. تحديات ومعوقات بشرية:

***مشاكل الموارد البشرية :**

اختلال التوازن بين السكان والموارد الأرضية قي الجزائر من أهم التحديات التي تواجه التنمية والذي يرجع إلى أمور تنظيمية تتعلق بحسن تسير الموارد الأرضية التي تتوافر عليها، حيث يرى الاقتصاديين بأن أصل المشكلة الاقتصادية هي الزيادة السكانية مع ندرة الموارد، لكن القول الصح هو عدم الاستغلال الامثل للموارد.

3.5. تحديات ومعوقات مؤسسية وادارية:

***مشاكل التسويق :**

من بين أهم المشاكل التي تعاني منها الزراعة في الجزائر قضية تسويق المنتجات الزراعية، فنجد صعوبة التجميع من المزارع الريفية المتناثرة في الكثير من الاحيان بالإضافة إلى تراجع الاهتمام ببعض المحاصيل الزراعية، زد على ذلك الإصلاح المتضمن منح المزارع حرية تسويق منتجاتها الذي أسفر عنه التلاعب بالفواتير للإفلات من دفع المستحقات الضريبية وغيرها من الظواهر غير المشجعة على التنافسية والتنمية المستدامة.

*** ضعف الصادرات :**

نصيب الزراعة من الصادرات الجزائرية يكاد لا يذكر، حيث تتصف الصادرات خارج المحروقات بالعشوائية واللامبالاة، حيث تعرف التمور ذات الشهرة العالمية غياب سياسة تصديرية واضحة تسهر على تطبيقها الجهات الرسمية والمعنية بذلك، ومن بين أهم المشاكل التي يتعرض لها تصدير التمور إجراءات الحصول على العقد واحترام مواصفات النوعية والجودة، بما في ذلك الإجراءات الجمركية وشهادة النوعية ثم عمليات الفرز والمعالجة والنقل وإجراءات الدفع..الخ. [13]

4.5. تحديات ومعوقات اخرى:

*** التحديات والمعوقات التكنولوجية:**

تلعب التكنولوجيا الزراعية دورا رئيسيا في تحديد كمية الإنتاج، لكن في الجزائر مازال الاعتماد على الطرق التقليدية في الزراعة بشكل كبير فهي تعتمد على العمل اليدوي الإنساني أو الحيواني أكثر من كونها تعتمد على الآلات والمعدات، وهذا يعود على القطاع الزراعي بانخفاض إنتاجيته، فهو يعاني نقصا كبيرا في استعمال الاسمدة الفلاحية والمعدات الحديثة الضرورية لمكننة القطاع.

ففي ظل التخطيط المركزي أي قبل الإصلاحات، كانت الاسعار محددة إداريا مما جعل هذه المستلزمات تتحول إلى غير الفلاحين لتظهر بأسعار عالية في السوق السوداء، أسعار يعجز الفلاح على اقتنائها بسبب ارتفاع أسعارها من جهة وصعوبة الحصول على القروض من جهة ثانية، وحتى ما كان يحصل عليه القطاع الاشتراكي كان عرضة للتبذير وانعدام الصيانة والتجديد حيث يستحوذ على أكثر من 70% من الكميات المعروضة للبيع، وبعد الإصلاحات وما انجر عنها من تحرير للمتغيرات الاقتصادية وعلى رأسها تحرير الاسعار ورفع الدعم مما عرض هذه الاسعار إلى قفزة هائلة تضاعفت عدت مرات جعلت الفلاحين عاجزين على القدرة في اقتنائها،

والواقع أن هذا الاتجاه المتناقص في استعمال الآلات والأسمدة والذي بدأ يزداد عمقا ابتداء من التسعينات وهي فترة التحرر الاقتصادي وما نجم عنها من إعادة تنظيم القطاع الفلاحي من خلال إعادة بعث القطاع الخاص من جهة وتحرير الأسعار بشكل عام من جهة ثانية، هذه الأخيرة التي لعبت دورا أساسيا في تقييد مشتريات الفلاحين من أسمدة معدات فلاحية نتيجة للقفزة الهائلة في الأسعار هذه الوضعية تتطلب وضع سياسة فلاحية هادفة من شأنها توفير وخلق الحافز للعمل الفلاحي وذلك بوضع إستراتيجية تحفيزية لتدعيمه أحيانا وحمايته أحيانا أخرى ولكن بطرق وميكنزمات شفافة تتلاءم واقتصاد السوق ويجب أن تكون ذات أثر إيجابي على الإنتاجية والمردودية من جهة أخرى. [14]

6.خاتمة:

من خلال تقديم الوضعية الحالية للقطاع الزراعي في الجزائر، وبعض مؤشرات التنمية الزراعية وتحدياتها بهذا البلد إضافة الي اطارها الفكري والنظري توصلنا الي مجموعة من النتائج أهمها:

- تتربع الجزائر على مساحة شاسعة فهي اول بلد افريقي من حيث المساحة الكلية غير ان النسبة الصالحة للزراعة لا تتعدي 28 بالمئة وهي نسبة ضئيلة تتطلب مجهودات وتكاليف كبيرة لزيادة هذه المساحة خاصة في ظل ضغوطات زيادة اعداد السكان وزيادة الطلب على الغذاء وغير ذلك

- يمتلك القطاع الزراعي في الجزائر من حيث وفرة الأراضي الزراعية إمكانيات مهمة يتوجب استغلالها والاستفادة منها

- يمكن للجزائر توفير وتوسيع المساحة الصالحة للزراعة خاصة وأنها تمتلك امكانيات حقيقية لزيادتها حيث تمثل النسبة المستغلة من الأراضي فقط 18 بالمئة من المساحة الصالحة للزراعة

- يتراوح متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة بالجزائر بين 0.10 و0.17 هكتار للفرد ويبلغ نحو 0.14 هكتار للفرد على مستوي الوطن العربي و0.18 على المستوي العالمي وهو مرشح ان يتراجع في المستقبل على اعتبار الجزائر من الدول التي تشهد نمو سكاني متزايد

- تتمتع الجزائر بموارد مائية طبيعية يمكن وصفها بالوفيرة غير انها تبقي محدودة وغير منتظمة وغير موزعة بشكل متساوي مما يستوجب الحفاظ عليها واستغلالها استغلالا رشيد وعقلاني كي لا تعرقل جهود التنمية خاصة وان الزراعية في الجزائر هي أكبر مستهلك للمياه بنسبة 60 بالمئة من الموارد المتاحة

- حضي قطاع الزراعة في الجزائر باهتمام كبير من قبل الدولة كما انه يمتلك موارد طبيعية هامة كل ذلك ساعد علي زيادة مساهمته في الناتج الداخلي الخام غير ان هذه النسبة ضعيفة بلغت أقصاها 14.2 سنة 2020

- تواجه الجزائر كغيرها من الدول العربية مشكلة تدني كفاءة استخدام الموارد المائية الي جانب انخفاض وتذبذب معدلات الهطول المطري، وارتفاع معدلات التبخر وتكرار موجات الجفاف مما يهدد التنمية الزراعية المستدامة

- يواجه القطاع الزراعي انخفاض مستمر في اعداد العاملين في الزراعة لصالح القطاعات الأخرى مما يدل على عدم قدرته على استقطاب العمالة رغم انه يوفر أكثر من 2,5 مليون فرصة عمل مباشرة (9,7 % من السكان العاملين)

التوصيات:

من خلال النتائج المتوصل اليها والتي تبين ضعف اغلب مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة بالجزائر وبالنظر الي وفرة الموارد المختلفة التي تزخر بها الجزائر نوصي بالتركيز على تكثيف الجهود لاستغلال هذه الإمكانيات بالطرق المثلي وتطوير قطاع الزراعة في الجزائر والتأكيد على ضرورة إيجاد الدولة استراتيجيات طويلة الأمد تساعد على إيجاد حلول للمشاكل المطروحة وتواجه تحديات التنمية الزراعية المستدامة والعمل علي تحسين مؤشراتها.

7. الهوامش والإحالات:

[1] - اسعد حمدي محمد ماهر، **التنمية الزراعية المستدامة في العراق – الواقع والتحديات**، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 3، العدد4 كانون الأول 2017 ص 55.

[2] - اسعد حمدي محمد ماهر،مرجع سبق ذكره ص25.

[3] - فريدة لرقط ،**ضرورة تنمية المناطق الريفية من اجل تنمية محلية متوازنة** ، في إطار الملتقي الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر واقع وافاق، المركز الجامعي :برج بوعريريج 15،14 ،2008 ص 7 .

[4] - كروش نور الدين ، **دور التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 8 ، العدد 4 السنة 2019 ص 523 .

[5] -المرجع :كروش نور الدين ، مرجع سبق ذكره ص523.

[6] -احمد أبو اليزيد الرسول، **التنمية المتواصلة، الابعاد والمنهج**، دار النشر، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية 2007، ص 112 .

[7] - اسعد حمدي محمد ماهر، مرجع سبق ذكره ص 14 .

[8] - بوجطو حكيم، محمد امين مصطفاوي، **القطاع الفلاحي في الجزائر بين الواقع والمأمول**، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، المجلد 5، العدد 12 السنة 2020 ص ص 21 -41.

[9] - الديوان الوطني للإحصائيات http://www.ons.dz

[10] - جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الامن الغذائي العربي**، 2020، ص5.

[11] - جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره ص 18.

[12] - جبار هاجر، **تقييم القطاع الزراعي في الجزائر.** *مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات*، ***14*** الصفحات 63-65، 2018. تم الاسترداد من : ASJP: https://www.asjp.cerist.dz

[13] - لجنة الامم المتحدة الاقتصادية، **الامن الغذائي في شمال افريقيا.** مكتب *شمال افريقيا*، الصفحات 20.

[14] - باشي أحمد، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الاصلاح**، مجلة الباحث، العدد 02، السنة 2003، ص 112.